RIC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center
SABA
SABA.YE

الكيان الصهيوني الغاصب
في مختبر العدالة الدولية

مركز البحوث والمعلومات

زيد المحبشي

وكالة الانباء اليمنية (سبأ)
WWW.SABA.YE/AR

الكيان الصهيوني الغاصب
في مختبر العدالة الدوليـــة

مركز البحوث والمعلومات

زيد المحبشي

يناير 2024م

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

www.saba.ye/ar

مقـــــدمة

من سخرية القدر أن تُحرّك بشاعة الجرائم الصهيونية بحق المُستضعفين في قطاع غزة ضمير حُكام جمهورية جنوب أفريقيا، ولم يكن لذلك أي تأثير في ضمائر الإخوة الأشقاء من حُكام العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ما يجعل من هذه الهبة الأفريقية الإنسانية والأخلاقية الرفيعة علامة فارقة بين عبيد الصهاينة في عالمنا العربي المكلوم وأحرار الإنسانية في أفريقيا المناضل الإنسان "نيلسون مانديلا"، بين أموات الأحياء في عالمنا العربي العائشين على هامش ضفاف نهر التاريخ وأحياء الأموات في أفريقيا الملك اليماني "أفريقس" الذين صنعوا نهر التاريخ بأعمالهم العظيمة المنتصرة للعدالة والحق والحرية والكرامة والإنسانية المعذبة، ونقطة فارقة ومفصلية في سجل محكمة العدل الدولية، وما إذا كانت هذه المحكمة ستنتصر لمُسماها أم أن جنوب أفريقيا ستُسقط عنها ورقة التوت الأخيرة؟.

والأكثر إثارة للسخرية استعانة الفريق الصهيوني في مرافعته أمام محكمة العدل الدولية بخطابٍ لأمين عام ما يُسمى بـ "جامعة الدول العربية"، المدعو "أحمد أبو الغيط" يتهم فيه مُجاهدي فصائل المقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلة بالإرهاب، وهي رزية لن يغفرها التاريخ له ولجامعته العرجاء والصماء والبكماء.

وما يُحز في النفس هنا وجود قائمة طويلة من الدول التي أعلنت دعم خطوة جنوب أفريقيا الإنسانية، لكن ذلك لم يتجاوز التصريحات في وسائل الإعلام، ولم يكن له أي أثر عملي ولم يُرسل أحدٌ منها محامين للانضمام إلى الفريق القانوني الأفريقي، وإذا بجنوب أفريقيا تُنازل وتُناور وتُبارز وحيدة في ميدان العدالة الدولية.

وجود ماجدة يمنية "عديلة هاشم" من أبناء تعز في فريق الادعاء الأفريقي يُذكرنا بمآثر أجدادها الذين كان لهم الفضل في ظهور العديد من الحضارات الإنسانية في القارة السمراء ونشر الإسلام في ربوعها، وهي امتداد لأمجاد الملك

اليماني "أفريقس"، فهل ستنجح الماجدة اليمنية وفريقها في الانتصار للمظلومين بغزة وتحريك الضمير الإنساني لدى قُضاة محكمة العدل الدولية، ليُعيدوا الحق إلى نِصابه والثقة إلى الإنسانية بإمكانية انتصار العدالة الدولية للمظلومين بعيداً عن إرهاب قارون البيت الأسود ورُهاب نمرود لوبي قتلة الأنبياء؟.

عدالة المنارة المقلوبة:

"القانون شِرعة الأقوياء، والأقوياء وحدهم من يسنّ القانون مشفوعاً بالثغرات المناسبة أحياناً، وتطبيقه لتحقيق مصالحهم دائماً، وخرقه إذا تعلق الأمر بلجم مخططاتهم الشريرة".

معادلة واقعية تختزل في ثناياها العذابات الفلسطينية المُثخنة بالجراح على مدى العقود الثمانية الماضية، دون أن يكترث لذلك أحدٌ في عالمنا الموصوم بالازدواجية ولعنة الكيل بمكيالين تجاه كل الجرائم التي أُرتُكِبت بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بما صاحبها من خُروقات فاضحة داس خلالها الاحتلال على كافة الأعراف والقوانين والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في السلم والحرب، دون أن يُحرّك حُماة القانون الدولي الإنساني أي ساكن، بل عمل بعض حُماة ذلك القانون الأعور على توفير الغطاء الشرعي لجرائم الصهاينة وتوفير الحماية من الملاحقات القضائية الدولية لمجرمي ذلك الاحتلال النازي.

قائمة طويلة من القرارات الأممية المُنددة بجرائم الكيان الصهيوني الغاصب، لكن هذا الكيان اللقيط لم يأبه لأيٍ منها، في زمن تسيُّد قانون القوة والبطش الحاظي فيه هذا الكيان منذ نشوئه بغطاء وحمايةٍ أميركية سافرة وتواطؤ ودلال أوربي عاهر، وصمت أممي مُخزي، ما أدى إلى الحيلولة دون مُثول مُجرمي الحرب الصهاينة للمحاكمة، وغضّ العدالة الدولية الطرف عن قائمة طويلة من جرائم هذا الكيان الاستعماري النازي الدموي.

بالأمس كانت الشكاوى تُورّط خصوصاً تلك المرفوعة إلى مجلس الأمن ضد الكيان الصهيوني، والتي ظلّت على الدوام مُصطدمة بالفيتو الأميركي والبريطاني والفرنسي، وللأسف طغيان ذلك الفيتو الإمبريالي لازال مُتحكمٌ في توجهات ذلك المجلس التآمري، فهل تنجو محكمة العدل الدولية اليوم من أفخاخ التسييس لطُغاة الفيتو؟.

ولن نستغرب أن تُقدم الأمم المتحدة وأمينها العام رغم معاينتهم هول الكارثة الغزاوية بأم أعينهم، على إسقاط الشكاوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية ضد جرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني للشهر الرابع في غزة لديهما، وإفراغها من محتواها، وإفساح المجال لشكوى خاصة تتعلق بمصير بضع عشرات من الجنود الصهاينة أسرتهم حركة حماس وقوى المقاومة الفلسطينية من مغتصبات غلاف القطاع العامرة بالإنسانية الحارقة والقاطرة بدماء الفلسطينيين، والذي كانت نتيجته تحويل القطاع إلى رُكام وأشلاء وبركة دماء، طبعاً من طائرة ودبابة أكثر أهمية وقداسة من مصير مليوني فلسطيني.

الأمم المتحدة الكسيحة أضحت في زمن الأمركة والأسرلة أمماً ملتحدة، ومرجعية مجلس الأمن في ظل أُحادية القطب كالمرجعيات الروحية التي لا تملك إلا طلب الغفران للمعتدي والصبر والسلوان للمُعتدى عليه، وبالتالي صيرورة العذابات الفلسطينية مجرد وسيلة للتسلية والترويح ولكن بدرجة أقل مُتعة من مهرجان الترفيه في الرياض، وقتل أطفال غزة دفاعاً عن النفس، بينما قتل جنود الاحتلال وإغلاق باب المندب نُصرة للمستضعفين في غزة إرهاباً يُهدد أمن واستقرار العالم بأسره، أيُ عُهرٍ هذا يا أدعياء الحرية والديمقراطية والحداثة وحقوق الإنسان؟.

أربعة أشهرٍ من العدوان الصهيوني النازي على غزة كانت كافية لتسجيل الاحتلال العبري شريطاً كارثياً غير مسبوق في تاريخ البشرية بشهادة المنظمات الدولية، ولكن من يأبه لذلك؟.

قائمة طويلة من الانتهاكات وجرائم الإبادة الجماعية والتدمير المنهج للحجر والشجر والبشر بحق أبناء غزة، وفي جميعها يخرج الاحتلال دون إدانة أو أثر إدانة.

العدوان الأخير على غزة بما صاحبه من غليان شعبي عربي ودولي غير مسبوق أفرز حِراكاً مُتصاعداً في جميع أنحاء العالم لملاحقة مُجرمي الحرب الصهيونية، أملاً في إتيان اليوم الذي تبزُغ فيه شمس العدالة، والتي حتماً ستُكلف الاحتلال يوماً ما المثول أمام محكمة دولية عادلة، ونرجو أن تكون المحاكمة الجارية في "لاهاي" مُنطلقاً لصحوة الضمير العالمي، وأن تكون بعيدة عن سياسة الكيل بمكيالين وأن يكون انتصارها للعدالة والعدالة فقط بعيداً عن التسييس والتحوير.

أدعياء الرُقي الحضاري والحداثة في العالم الغربي من طُغاة الإمبريالية يتلذذون بعذبات

الفقراء في العالم الثالث الموصومين في قاموسهم التتاري الحارق بالمتخلفين والرجعيين والحيوانات المتوحشة، ولا عجب أن يتجرّد أولئك الذين نصبّوا أنفسهم أوصياء على الإنسانية ورفعوا شعارات حماية الحقوق والحريات من الإنسانية والرحمة والعدالة والحرية، ويتقدّموا صفوف المدافعين عن جرائم الإبادة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ويمدوا الصهاينة بكل أدوات البطش والطُغيان، وهذا أمرٌ غيرُ مُستغرب، لأن شعاراتهم مجرد ورقة توت يسترون بها شرههم الاستعماري ووحشيتهم النازية بشهادة الكاتب الأميركي "كريس هيد": "عندما يتمرد علينا الرازحون تحت الاحتلال، ويحملون أسلحة المقاومة، فإننا نُسقط كل ادعاءٍ بمهمتنا الحضارية، ونُطلق العنان لعربدة الذبح والدمار، فنسكر بكؤوس العنف، ونقتل بشراهة متهورة بذريعة القضاء على الإرهاب، ونفضح أكذوبة تفوقنا الأخلاقي المتبجح، ونكشف الحقيقة الجوهرية لحضارتنا المتعطشة للدماء.

نحن القتلة الأقسى والأكفأ في كوكب الأرض، وهذا يُفسر أسباب هيمنتنا على المستضعفين، فعملياتنا الحربية لا علاقة لها بالديمقراطية ولا بالتحرر، ولا ننوي أبداً منحها للمستضعفين في الأرض، فالشرف والرحمة والعدالة والحرية أفكارٌ لا وجود لها في عقيدتنا".

إنهم يمارسون معنا عدالة المنارة المقلوبة، وللأسف لا زال الكثير منا يعتقد بأن الغرب الاستعماري بشرٌ أسوياء يرفعون مشاعل الحرية والعدالة وحماية حقوق الإنسان، وأن ابنته غير الشرعية في مشرقنا العربي المكلوم المُسماة بالصهيونية حمامة سلام!!.

أهمية الدعوة الأفريقية:

الدعوة المرفوعة من جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني وما تلاها من حراك دولي داعم، سيكون لها ما بعدها، خصوصاً بعد النجاح في انتزاع موافقة محكمة العدل الدولية على قبول الدعوى المرفوعة إليها ضد مُجرمي الحرب الصهاينة، وبدء جلسات المحاكمة لأول مرة في تاريخ هذا المحكمة.

هذه الدعوة تُمثل خطوة مهمة في طريق الألف ميل، ونقطة انطلاق لرفع شكاوى مماثلة ضد الكيان العبري الغاصب أمام المحاكم الوطنية والعالمية، وخصوصاً في الغرب من أجل زيادة الضغط على الاحتلال الصهيوني، وعلى داعميه، ووضعه ومن ورائه أميركا وبريطانيا

والدول المساندة في مواجهة مباشرة مع الرأي العام العالمي المُتعاطف مع معاناة الشعب الفلسطيني، وكشف زيف الشعارات الغربية.

ومعلومٌ أن عدم مصادقة الاحتلال الصهيوني على قانون إنشاء محكمة العدل الدولية لا يمنع دول أخرى صادقت على هذا القانون من رفع الدعوى ضد هذا الكيان المتعجرف، بالاستفادة من توافر الأدلة الكافية لإدانته بارتكاب جرائم تنتهك اتفاقية "منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها" الموقع عليها، والتي تنص على أن الإبادة الجماعية تشمل الأفعال التي تُرتَكب بقصد التدمير، كُلياً أو جُزئياً، لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، ما يجعل أهمية الدعوى الأفريقية غير مقتصرة على الناحية السياسية، التي تُركز على إدانة الاحتلال بجريمة الإبادة الجماعية وطلب وقف حربه الإجرامية على غزة، بل تحمل أيضاً دلالات رمزية تعكس تاريخ الإبادة الجماعية وتعقيدات العلاقة بين الكيان الصهيوني وجنوب أفريقيا.

وسط هذا الحراك المتصاعد لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة ووضعهم في قفص الاتهام أسوة بغيرهم من مُنتهكي حقوق الإنسان يبقى الرهان حول النجاح في مواجهة قانون القوة وفرض قوة القانون مفتوحاً على كافة الاحتمالات.

نجاح هذا الحراك متوقفٌ بدرجة أساسية على مدى القُدرة في إحاطته بأسيجةٍ لا تخشَ الاختراق والتطويع والتمييع وصولاً إلى قلب قواعد اللعبة وتغيير المعادلات الخاطئة وسياسات الكيل بمكيالين العنصرية والفجة، لاسيما وأن الغاية من وضع القانون الدولي الإنساني ليس حماية البشر من ظلم من يملكون الثروة والسلطة والقوة وإنما أيضاً حماية هؤلاء من انحرافاتهم الذهنية وتشوهاتهم النفسية.

وعليه فإلغاء هذا الهدف السامي لا يعنِ انتصار الظلم والاستبداد فحسب، بل والتأييد على التطرف والإرهاب، وهو ما يُمكن أن نشهده في المستقبل القريب إذا ما أصَّر حُماة القانون الدولي على الاستمرار في سياسة تجريد الضحية من صفات الإنسانية، واستمرار إحكام الخناق عليها، واستمرار تحميلها مسؤولية ما يُرتكب من آثام بحقها.

صهيونياً، هناك شبه توافق داخل الكيان المهترئ على الاستمرار في الحرب العدوانية النازية ضد غزة غير آبهين بمحكمة العدل الدولية والملاحقات القضائية الدولية.

وهنا تأتي أهمية المُحاكمة في إسقاط الخطوط الحُمر التي حصّن الاحتلال بها سياساته وجرائمه، لاسيما مع تنامي الشعور الصهيوني بأن قُدرة واشنطن على حمايته قد تراجعت وأن المجتمع الدولي بات يستطيع العمل ضد الرغبات الأميركية.

فلسطينياً، هناك طرفان أحدهما أسيرٌ في "رام الله"، مسلوب الإرادة والقرار والسيادة ومُتماهٍ مع الأجندة الصهيونية، والثاني سجين ومُحارب في غزة لكنه لم يرفع راية الاستسلام ولم يتخلَّ عن واجابته في الدفاع عن قضيته، وما بينهما كيف تكون الإرادة الفلسطينية، وكيف يمُكنها التعبير عن نفسها، لاسيما وأن أصحاب الدور الحقيقي وهم الدول العربية لا زالت حتى الآن غائبة أو مُغيبة، وكأن الأمر لا يعنيها، والأكثر مرارة أن بعضها متآمرٌ على القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني المُستباح، ويعمل مع الصهاينة في العلن والخفاء للقضاء على هذه القضية الحقة المُحِقة، ويُشاركهم زارهم المتلذذ بقتل الفلسطينيين وتعذيبهم وتدمير مُمتلكاتهم وتجريدهم منها وإسقاط كامل حقوقهم التي كفلتها لهم الشرائع الإلهية والقرارات الدولية.

إجراءات وقائية مُستعجلة:

تقدمت جنوب أفريقيا بدعوتها القضائية إلى محكمة العدل الدولية في "لاهاي" الهولندية، في 29 ديسمبر 2023، وبدأت أول جلسة للمحكمة في 11 يناير 2024.

اتهمت جنوب أفريقيا في دعواها الكيان الصهيوني بانتهاك اتفاقيّة "منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها" لعام 1948، وتُعد تهمة الإبادة الجماعية أخطر ادعاء قانوني دولي يمكن توجيهه ضد دولة ما.

وأوضحت جنوب أفريقيا في دعواها أن الهجوم الذي شنّته حركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني في 7 أكتوبر 2023 لا يمُكن أن يُبرِّر ما يرتكبه الاحتلال من فضائع في قطاع غزة، ووضعت التُهَم الموجهة للاحتلال الصهيوني في "السياق الأوسع لسلوك هذا الاحتلال تجاه الفلسطينيين خلال نظام الفصل العنصري الذي دام 75 عاماً، والاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينيّة الذي دام 56 عاماً، وحصار غزة الذي دام 16 عاماً".

المرافعة الأفريقية تضمنت 84 صفحة باللغة الإنجليزية مدعومة بقائمة طويلة من الأدلة التي تُدين الاحتلال الصهيوني بارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني المظلوم في قطاع غزة.

وتفردت الدعوة الأفريقية عن غيرها من الدعاوى التي سبق رفعها ضد الكيان الصهيوني باستنادها إلى اتفاقيّة الإبادة الجماعيّة التي وقّع عليها العدو الصهيوني، ومن المفارقات العجيبة أن من صاغ هذه الاتفاقية هو المحامي اليهودي "رفائيل ليمكين"، في أربعينيات القرن العشرين، هرب من بولندا إلى أميركا خلال الحرب العالمية الثانية، وتأثر بالفظائع التي ارتُكبت خلال تلك الحرب وما صاحبها من مجازر إبادة جماعية ضد طوائف وشعوب على أساس قومي أو عرقي أو ديني أو سياسي، وصُنفت هذه الأفعال جريمة دولية في اتفاقية وافقت الأمم المتحدة عليها بالإجماع في 8 يناير 1948، ووضعتها موضع التنفيذ عام 1951، وتختص بمنع ومعاقبة جميع أشكال جرائم الإبادة الجماعية في أوقات الحرب والسلم على حد سواء، وهي اليوم مرجعية جنوب أفريقيا لمحاكمة الكيان الصهيوني.

الدعوة تضمنت جانبين، إجرائي مُستعجل يشمل تعليق الغارات والهجمات الصهيونية على غزة والإسراع برفع الحصار والسماح بدخول لجان تحقيق دولية، وهذا البت فيه يستغرق أياماً وأحياناً أسابيع، والمحكمة مُلزمة بالبت فيه بصورة سريعة، خصوصاً وأن المرافعة الأفريقية كانت واضحة لجهة قوة الأدلة التي قدمتها والمرجعيات القانونية التي استندت إليها، والآخر موضوعي يتضمن المرافعات والمناقشات والمداولات، وهذا يتم العمل فيه بالراحة، قد يستغرق أشُهراً وربما سنوات إلى أن يصدر الحكم النهائي، وقديماً قالوا "حبال الشريعة طويلة".

وعليه فقد طلبت جمهورية جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية مبدئياً اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية المؤقتة والفورية، من أجل "حماية الفلسطينيين في قطاع غزة من المزيد من الضرر الشديد وغير القابل للإصلاح"، وهي معالجات مؤقتة ريثما يصدر الحكم النهائي للمحكمة، وهذه الإجراءات تضمنتها اتفاقية الإبادة الجماعية، لكن شيطان الأنا يكمن في غياب جهة التنفيذ الأممية المُلزمة رغم أن قرارات المحكمة ملزمة لكن مع غير الصهاينة، ناهيك عن موقع المؤثرات السياسية المتحكمة في أمزجة وهوى قُضاة المحكمة وموقعها من الإعراب في الضمير الإنساني.

وتأمل جنوب أفريقيا انتزاع حكم نهائي من المحكمة يُدين الكيان الصهيوني بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، خلال الحرب الحالية ضد قطاع غزة.

الإجراءات الوقائية التي طالبت بها جنوب أفريقيا تضمنت:

1 - تعليق الأعمال القتالية في قطاع غزة وضده، ويسري ذلك على جيش الاحتلال والمجاميع العسكرية المساندة له من قُطعان المستوطنين والمرتزقة وشركات تأمين.

2 - اتخاذ الكيان الصهيوني جميع التدابير المعقولة لمنع الإبادة الجماعية وفقاً لالتزاماته بموجب اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية "اتفاقية الإبادة الجماعية"، فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، والكف عن ارتكاب أي أو كل الأعمال التي تقع ضمن نطاق المادة الثانية من الاتفاقية، وبشكل خاص:

أ - قتل أعضاء من الجماعة.

ب - إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج - إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي، كُلياً أو جُزئياً.

د - فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ - نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

3 - الكف عن التهجير والطرد القسري للفلسطينيين في غزة من منازلهم، وحرمانهم من الوصول إلى الغذاء والماء الكافيين والمساعدات الإنسانية والوقود والمأوى والملابس والنظافة والصحة والإمدادات والمساعدة الطبية، وتدمير حياتهم.

4 - توقف جيش الاحتلال الصهيوني والمجاميع العسكرية التابعة له أو التي له تأثير عليها عن التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية أو التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية أو محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية، أو الشراكة في الإبادة الجماعية، واتخاذ خطوات لمعاقبة الأفعال التي تُشجّع على الإبادة الجماعيّة وتدعو إليها.

5- اتخاذ الكيان الصهيوني تدابير فعالة لمنع التدمير وضمان الحفاظ على الأدلّة المتعلّقة بادعاءات الأفعال داخل نطاق المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة

الجماعيّة، ولهذا الغرض، يجب على الكيان الصهيوني ألا يتخذ إجراءات لإنكار أو تقييد الوصول بأي شكل من الأشكال لبعثات التحقيق والتكليفات الدولية والهيئات الأخرى إلى غزة للمساعدة في ضمان الحفاظ على هذه الأدلة والتحفظ عليها.

6- تقديم تقارير مستمرة إلى محكمة العدل الدولية عن جميع التدابير المُتخذة لتنفيذ هذا الأمر خلال أسبوع واحد، اعتباراً من تاريخ هذا الأمر، وبعد ذلك بفترات زمنية مُنتظمة كما تأمر المحكمة، حتى يتم إصدار قرار نهائي للفصل في القضية محل النزاع.

7 - امتناع الكيان الصهيوني عن الإجراءات التي من شأنها مُفاقمة الوضع، وضمان عدم اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تفاقم النزاع أمام المحكمة أو يجعل من الصعب حله.

تمُثل هذه التدابير المؤقتة، أداة قانونية قوية بيد المحكمة للمساهمة في التصدي لتهديدات انتهاك حقوق الإنسان في قطاع غزة، ومن شأنها بحسب وزير العدل الفلسطيني "محمد الشلالدة"، المساعدة في توفير مساحة زمنية لإيجاد حل ملائم، إلى حين صدور الحكم النهائي في القضية بتحميل الكيان الصهيوني المسؤولية القانونية الدولية واتهامه بالجريمة وإلزامه بتعويض السكان المدنيين عن هذه الأضرار.

هيئة التقاضي بين الحياد والانحياز:

تختص محكمة العدل الدولية بمحاكمة الحكومات بينما تختص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الحكومات والأفراد، وللعدلية حق الفصل في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول شريطة موافقة الدولة المُدّعى عليها، وإصدار فتاوى قضائية بصفة استشارية حسب طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة أو منظمات مختلفة تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة، وتوفير وسائل سلمية لحل النزاعات القانونية الدولية، ومعالجة القضايا التي تتقدم بها الدول

تستند قراراتها على مبادئ القانون الدولي ولا تقبل الاستئناف، لكن الخوف هنا من أن تسلك الدعوى الأفريقية طريقها إلى مجلس الأمن حيث تصطدم بالفيتو الأميركي.

تتكون هيئة محكمة العدل الدولية من 15 قاضي وقاضيين يمُثلا طرفي النزاع المنظور.

تستحوذ الدول العربية على ثلاثة مقاعد في منصة الحكم تمُثل الصومال والمغرب ولبنان، ولكلٍ من أعضائها وجهته وهواه السياسي والحضاري.

يجوز للقُضاة أن يُقدموا حُكماً مُشتركاً أو أحكاماً مُستقلة حسب آراء كل منهم، وتُؤخذ القرارات، وتُقدم الاستشارات وفق نظام الأغلبية، وفي حال تساوي الأصوات، يُعتبر صوت رئيس المحكمة مُرجِّحاً.

لوائح المحكمة توجب على هيئتها القضائية الحيادية في التعاطي مع القضايا المنظورة أمامهم والانتصار للحق والعدل والضمير الإنساني، لكن الوقائع التاريخية أثبتت تأثر القُضاة بسياسات بلدانهم وتفضيلهم الدول التي عينتهم، أو التي يقترب مستوى ثروتها ونظامها ولغتها ودينها من مستوى دولهم، ووجدت دراسات علمية أن تأثرهم بالتحالفات الإقليمية والعسكرية يكاد يكون ضعيفاً أو معدوماً، وأشارت أبحاث متعلقة بتحيُّز محكمة العدل أن قُضاتها صوتوا تبعاً لمواقف دولهم الأصلية في 90 % من الحالات المعروضة أمام المحكمة، وهو ما يثير المخاوف من تسييس حُكم المحكمة فيما يتعلق بالقضية المنظورة أمامها الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها الكيان الصهيوني بحق أبناء قطاع غزة.

هوية وهوى أعضاء هيئة التقاضي:

1 - القاضية الأميركية "جوان دونوغيو" - رئيسة هيئة المحكمة، تنتهي ولايتها في فبراير 2024، تدعي بلادها أن تهمة الإبادة الجماعية الموجهة للاحتلال الصهيوني لا أساس لها من الصحة، والصهاينة حمامة سلام، وأنهم لا يقتلون أبناء غزة بل يوزعون عليها وروداً وقوالب شكولاتة وقُبلات محبة، واستخدمت بلادها حق النقض في مجلس الأمن ضد 34 من أصل 36 مشروع قرار اقترحها مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني.

2 - القاضي المغربي "محمد بنونة"، ترتبط بلاده بعلاقات وثيقة ومعاهدة سلام مع الاحتلال الصهيوني وتأمل اعتراف الصهاينة بسيادة وأحقية المغرب في منطقة الصحراء الغربية المُتنازع عليها مع الجزائر.

3 - القاضي الصومالي "عبدالقوي أحمد يوسف".

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar

4 - القاضي اللبناني "نواف سلام"، له مواقف مشرّفة في دعم القضية الفلسطينية، منها رفع شكوى لدى مجلس الأمن بخصوص اغتيال الاحتلال الصهيوني القيادي في حركة حماس الشهيد المجاهد "صالح العاروري" في الضاحية الجنوبية لبيروت 2 يناير 2024، واصفاً عملية الاستهداف بأنها المرحلة الأكثر خطورة في الهجمات الصهيونية على بلاده.

5 - القاضي الروسي "كيريل غيفورغيان"، تنتهي ولايته في فبراير 2024، يحكم الموقف الروسي من القضية الفلسطينية موقف البيت الأسود والكيان الصهيوني من الأزمة الأوكرانية.

6 - القاضي السلوفاكي "بيتر تومكا"، تربط بلاده بالكيان الصهيوني علاقات وثيقة، وتبذل جهوداً كبيرة للقضاء على ما يُسمى بـ "مُعاداة السامية".

7 - القاضي الفرنسي "روني أبراهام" - تُقدم بلاده كل أوجه الدعم للاحتلال، ووصفت الدعوة الأفريقية بالتصرف غير الأخلاقي.

8 - القاضية الصينية "شوا هانكين"، يتهم الاحتلال بلادها بتقديم مُعدات عالية التقنية إلى حركة حماس، وتزايدت انتقادات الصين للصهاينة بعد عملية الطوفان، وكذا الحال بالنسبة لروسيا.

9 - القاضية الأوغندية "جوليا سيوتايند"، تربط بلادها علاقات قوية وقديمة مع الاحتلال الصهيوني، وكثيراً ما استعانت بالخبرات الصهيونية في قمع ومواجهة الحركات والهبات المطلبية الشعبية، وخلال العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، انضمت للأصوات الداعية إلى خفض التصعيد، والعودة إلى حل الدولتين وحل المشاكل عبر الحوار.

10 - القاضي الجاميكي "باتريك ليبتون روبنسون"، تنتهي ولايته في فبراير 2024، كانت بلاده من بين أوائل الدول التي سارعت لإدانة هجوم المقاومة الفلسطينية على الكيان الصهيوني في 7 أكتوبر 2023، وتعزية الصهاينة في قتلاهم.

11 - القاضي الهندي "دالفير بهانداري"، تدعم بلاده الاحتلال وتربطهما علاقات وثيقة زادت تربيطاتها العسكرية بصورة لافتة منذ العام 1993، وادعت أن ما يقوم به الصهاينة في غزة دفاعاً عن النفس، ووصفت هجوم حماس بالإرهاب، مُعلنة تضامنها الكامل مع الصهاينة، رغم ما للهند من تاريخ حافل بدعم القضية الفلسطينية، لكنه سُرعان تبخر عند أول اختبار عملي.

12 - القاضي الياباني "إيواساوا يوجي"، تربط بلاده بالصهاينة علاقات وثيقة منذ العام 1952، تعددت وتنوعت مجالاتها، وموقفها مما يجري في فلسطين المحتلة امتدادٌ شائه للموقف الأميركي.

13 - القاضية الأسترالية "هيلاري تشارلزورث"، علاقة بلادها متأرجحة مع الكيان الصهيوني، والعدوان الأخير على غزة، وتحدثت وسائل الإعلام عن تقديمها دعماً عسكرياً سرياً للصهاينة عبر القاعدة الأميركية في أراضيها "Pine Gap".

14 - القاضي الألماني "جورج نولته"، تدعم بلاده الاحتلال، وأعلنت في 12 يناير 2024 المشاركة إلى جانب الاحتلال الصهيوني في الدفاع أمام محكمة العدل الدولية قانونياً كطرف ثالث، وقدمت له كل أنواع الدعم في عدوانه الأخير على قطاع غزة، ولا عجب، فأم أولاد أفاعي النازية واحدة.

15 - القاضي البرازيلي "ليوناردو نمر كالديرا برانت"، رغم وقوف بلاده إلى جانب الكيان الصهيوني، لكنها لا ترى فيما أقدمت عليه حركة حماس ما يُبرر لجوء العدو الصهيوني إلى العنف، خاصة ضد المدنيين، ودعت التطورات المتلاحقة في غزة رئيس البرازيل لوصف ما يجري في القطاع بالإبادة الجماعية، وقال إن بلاده ستنضم للجهود الرامية لإنهاء الصراع على نحو فوري ونهائي.

ويضاف إلى قائمة الـ 15 قاضياً، قاضيين يُمثلا المُدعي والمُدعى عليه، وفقاً لقواعد المحكمة التي تُتيح لطرفي النزاع وليس لهما قاضٍ في المحكمة تعيين قاضي يحمل جنسية جهة النزاع:

1 - جنوب أفريقيا: انتدبت نائب رئيس المحكمة العليا السابق القاضي "ديكغانغ موسينيكي"، أمضى خلال فترة شبابه 10 أعوام في جزيرة "روبن" التقى فيها رئيس جنوب أفريقيا "نيلسون مانديلا"، وكان أحد مشاعل النور التي كسرت أغلال وقيود الفصل العنصري في بلاده.

2 - الكيان الصهيوني: انتدب الرئيس السابق للمحكمة العليا السفاح "أهارون باراك"، وهو مُتهمٌ بإضفاء الشرعية على احتلال كيانه لفلسطين خلال فترة عمله في المحكمة العبرية العليا.

الفرق القانونية لطرفي النزاع:

1 - الفريق الجنوب أفريقي:

الفريق القانوني لجمهورية جنوب أفريقيا تَقدَّمه وزير عدلها "رونالد لامولا"، بالإضافة إلى قائمة من كبار رجال القانون المشهورين بسجلهم النظيف والمنحاز دوماً للعدالة والحق والمستضعفين، منهم:

عديلة هاشم "أديلا هسيم" - وهي يمنية الأصل من تعز، هيو لوي، تمبيكا نجكوكايتوبي، جون دوغارد، ماكس دو بليسيس، تشيديسو راموغالي، سارة بودفين جونز، ليراتو زيكالالا، فوغان لوي، بليني ني غرالايغ.

وأعلنت العديد من الدول مساندتها، منها: الأردن، إندونيسيا، إيران، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوليفيا، تركيا، تشيلي، الجزائر، جيبوتي، زيمبابوي، سانت فينسنت، الغرينادين، سلوفينيا، سورية، العراق، فنزويلا، كوبا، كولومبيا، لبنان، ليبيا، جُزر المالديف، ماليزيا، ناميبيا، نيكاراغوا، بلجيكا، ناهيك عن أكثر من 1000 منظمة وجمعية وحزب حول العالم.

فيما يتعلق بالمرافعة الأفريقية، فاللافت فيها عدم استنادها إلى أي مصدر فلسطيني أو عربي، وعدم الاستشهاد بما عرضته الفضائيات المناصرة لغزة، بل استعانت بتقارير المنظمات الدولية المُحايدة، واستشهدت بمواقف المعارضة الصهيونية، واعترافات النُخبة السياسية في الداخل العبري، مُوثِقة كل ذلك بالصوت والصورة، وهذه واحدة من أهم نقاط القوة في إلجام الخصم وقطع ذرائعه وأحابيل أكاذيبه.

وتحدث الفريق الأفريقي عن النكبة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني بفعل الاستعمار والاحتلال الصهيوني منذ عام 1948، وما صاحبها من تجريد ممنهج وقسري لممتلكات الشعب الفلسطيني المظلوم، وتشريده وتجزئته، وحرمانه عمداً من كل حقوقه غير القابلة للتصرف والمُعترف بها دولياً بما فيها الحق في تقرير المصير وحق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم.

وأكد انتهاك الاحتلال الصهيوني للمادة الثانية من الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جرائم الإبادة الجماعية في رده على هجوم المقاومة الفلسطينية، ودفعه سُكان غزة إلى "حافة مجاعة"، وأكدت الأدلة التي جمعها الفريق على وجود نمطاً من السلوك والنوايا التي تُبرر الادعاء المعقول بارتكاب أعمال إبادة.

ومن أبرز الدلائل التي تُؤكد توفر النية العمد لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية:

أ ـ وصف رئيس وزراء الاحتلال ما أسماه حرب "السيوف الحديدية" التي أتت رداً على عملية طوفان الأقصى بأنها "حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام" وقال إنه "يجب محو ذِكر عماليق".

ب ـ اتهام رئيس الكيان الصهيوني اللقيط كل أبناء غزة بالشراكة في عملية 7 أكتوبر 2023: "أمّة بأكملها هناك هي المسؤولة، الحديث عن مدنيين غير واعين وغير ضالعين هو غير صحيح"، وأكدت قائمة طويلة من ساسة بلاده بأنه "لا أبرياء في غزة" وأن أبناء غزة "حيوانات لا حق لهم في الحياة"، وأعلن وزير زراعة كيانه بأن ما يُمارسه كيانه في غزة هو "نكبة"، لذا دعى وزير تراثهم لإلقاء "قنبلة نووية" على القطاع وتكررت هذه الدعوة على لسان أكثر من مسؤول عبري، وتعهد وزير حربهم بعدم عودة "غزة كما كانت" في إشارة واضحة لتوجههم إلى السيطرة الكاملة على القطاع وإفراغه من سكانه، وأنهم سيقضون "على كل شي" في القطاع "لقد أفلتُّ كل الكوابح".

وربما كان وزير أمنهم القومي أكثر وضوحاً في تأكيد تعمُّد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية: "عندما نقول إننا نريد إبادة حماس، فنحن نقصد أيضاً أولئك الذين احتفلوا، أيّدوا ووزعوا الحلوى ـ جميعهم إرهابيون وهم أيضاً يجب إبادتهم".

2 - الفريق الصهيوني:

اضطر الكيان الصهيوني للمثول أمام محكمة العدل الدولية خوفاً من إدانته بالتهم المنسوبة إليه.

مسارعة العدو الصهيوني للمثول أمام المحكمة أصابت العديد من القوى الدولية بالدهشة، بسبب سجله الأسود في التعاطي مع المؤسسات الدولية واحتقاره وازدرائه لها وعدم اكتراثه بأنشطتها وقراراتها المنددة بجرائمه.

مثّله أمام المحكمة فريق قانوني يقوده القاضي البريطاني "مالكوم شو" وهو كوكتيل نازي مُعادي للإنسانية من الدول الاستعمارية ذات التاريخ الأسود.

وأعلنت العديد من الدول مساندته، منها: باراغواي، غواتيمالا، فرنسا، المجر، بريطانيا، أميركا، ألمانيا، ولم تكتفِ الأخيرة بالمساندة الإعلامية بل وأرسلت فريقا قانونياً إلى "لاهاي"، واعتبرت نفسها طرفاً ثالثاً إلى جانب الصهاينة.

فيما يتعلق بالمرافعة الصهيونية فاللافت فيها الاستعانة بتقرير نشره أحد المواقع الهندية الموالية يتحدث فيه عما أسماه فضائع السابع من أكتوبر إلى جانب تصريح لأمين عام ما يُسمى بجامعة الدول العربية، يصف فيه مُجاهدي المقاومة الفلسطينية بالإرهابيين، وسيل كبير من أكاذيب قادته وأكاذيب القنوات الفضائيات المُسبحة بحمده، وهذا يدل على مدى إفلاسه وتخبطه وصدمته وخوفه ورعبه من تبعات المحاكمة.

ويُصر الكيان على تبرئة نفسه ونفي كل التُهم المنسوبة إليه، ومحاولة إقناع المحكمة بأن الدعوى المرفوعة ضده لها "دوافع سياسية"، "انتقاماً منه على عدم مقاطعته نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا"، والذي انتهى في العام 1994، وبأنّ قُبول المحكمة لهذه الدعوى هو بمثابة "مكافأة للإرهاب"!.

وكعادته تذرع العدو الصهيوني بأن ما يقوم به هو دفاعاً عن النفس، متناسياً بأن هذه الذريعة تكون مقبولة قانونياً في حال كانت المواجهة بين دولتين وليس بين دولة كاملة السيادة وشعب واقع تحت تحت الاحتلال.

على مستوى ردود الفعل، أُصيب الكيان الغاصب بهستيريا غير مسبوقة وغير معهودة، فأخذ يوزع التهم واللعنات على كل من يخالفه الرأي والموقف، ولم تسلم من ذلك حتى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وأهم محطاتها:

أ - اتهام وزارة الخارجية العبرية جنوب أفريقيا بالعمل كذراع "قضائي وقانوني لحركة حماس"، وتوعدها وزير الحرب السابق السفاح "أفيغادور ليبرمان" بدفع الثمن لتجرُئها على محاكمة سفاحي كيانه، داعياً يهودها للهجرة إلى كيانه في محاولة لتحريك ورقة اللوبي اليهودي المحلي للضغط على نظام جنوب أفريقيا.

ب - تعهد رئيس وزراء الاحتلال السفاح "النتن ياهو" بمواصلة حربه الإجرامية ضد غزة، وزعم بأن القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية لن تردعه عن ذلك، واعتبر ما يقوم به كيانه في غزة دفاعاً عن العالم المتحضر؟؟!!.

ج - اتهام الكيان الصهيوني هيئة التقاضي بمحكمة العدل الدولية بمعادات السامية، بسبب إصدارها يوم الجمعة 26 يناير 2024 قراراً يُلزم كيانه باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في اتفاقية الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وإلزامها كيانه رفع تقرير بشأن تلك التدابير المؤقتة خلال شهر، واعتبار الأدلة التي قدمتها جنوب أفريقيا منطقية، وهو ما مثّل صفعة قوية للاحتلال العبري.

التداعيـــات:

صحيح أن المحاكمة قد تستغرق سنوات، ونتائجها مفتوحة على كافة الاحتمالات، لكن المؤكد أن الدعوى الأفريقية تُشكل سابقة قانونية رفعت من سمعة ومكانة جنوب أفريقيا، وأضرت بسمعة ومكانة الاحتلال الصهيوني، وبغض النظر عن نتيجة الأمر القضائي والحكم النهائي، فقد حمل قبول المحكمة النظر في الدعوى العديد من التحديات والتداعيات والآثار الوخيمة، سياسياً ودبلوماسياً وقانونياً واقتصادياً وأمنياً، للكيان الغاصب وداعميه، أهمها كسر الخطوط الحمراء التي أحاط العدو الصهيوني بها نفسه للإفلات من المحاسبة والمعاقبة، وكشف القناع عن الوجه القبيح لتمثال حرية رُعاة البقر، وإفساح المجال أمام الدول والشخصيات والمنظمات الحرة لرفع دعاوى مماثل ضد الكيان العبري أمام المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية، وملاحقة قادته السياسيين والعسكريين ومحاكمتهم، وقد بادرت العديد منها لاتخاذ إجراءات مُماثلة لما أقدمت عليه جنوب أفريقيا، منها:

1 - إعلان المكسيك وتشيلي في 18 يناير 2024 اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة الكيان الصهيوني على انتهاكاته بحق الفلسطينيين، وأشارتا إلى أن التقارير العديدة الصادرة من الأمم المتحدة عن ممارسات الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، قد تُعد جرائم تقع ضمن اختصاص تلك المحكمة.

2 - تلقي مكتب المدعي العام السويسري شكاوى جنائية ضد رئيس كيان الاحتلال العبري السفاح "إسحاق هرتسوغ" خلال مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، 19 يناير 2024.

ومن التداعيات المترتبة على الإجراء الجنوب أفريقي تغيرُّ أسلوب تعامل الدول الأخرى مع الكيان الصهيوني حتى وإن كانت مآلات المحاكمة غير قابلة للتنفيذ بحسب صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، متسائلة على لسان خبير غربي في القانون الدولي: "لا أعرف كيف ستتمكن إسرائيل من التعامل مع خسارة تضرّ بسمعتها بشكلٍ مُباشر؟".

وكشفت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" العبرية عن وجود قلق كبير في كيانها من "خطرٍ يتهدده، قد يأتي من لاهاي"، وبالتالي فإن أي حُكمٍ قد يصدر عن المحكمة مهما كانت طبيعته سيكون له عواقب دبلوماسية وسياسية وأمنية وخيمة، لكنه لن يؤثر في سير الحرب المستمرة ضد حركة حماس بحسب زعمها، فالكيان ماضٍ في حربه حتى تحقيق أهدافه، غير أن الوقائع والهزائم الميدانية المتتابعة تُوحي بغير ذلك، وربما تكون المحكمة مُتنفساً للخروج من مستنقع غزة، حتى وإن كانت قراراتها وأحكامها غير قابلة للتنفيذ.

التوقعـــات:

تتسم قرارات وأحكام محكمة العدل الدولية بأنها نهائية ومُلزمة وغير قابلة للاستئناف، لكنها غير قادرة على تنفيذها، ولا يُوجد جهة دولية قادرة على تنفيذها، بمعنى أنها ستُضاف إلى قائمة طويلة من القرارات الدولية المُنددة بجرائم الإبادة الصهيونية.

تعقيدات القضية قد تستغرق سنوات من التقاضي، ولذا حاولت جنوب أفريقيا الدفع باتجاه إقناع المحكمة لإصدار حُكم مؤقت يتضمن إجراءات وتدابير وقائية مستعجلة، وهذا الإجراء يضعنا أمام احتمالين، هما بحسب الدكتور "حسن نافعة":

1 - إجبار الأوضاع الميدانية الكيان الصهيوني على وقف عملياته العسكرية بالفعل، بحثاً عن مخرج سياسي للأزمة، وهذا يتماشى مع القرار المبدئي للمحكمة.

2 - تجاهل الاحتلال الصهيوني أمر المحكمة، رغم إلزاميته التامة من الناحية القانونية، ومواصلته الحرب على سُكان قطاع غزة، اعتماداً على أن الفيتو الأميركي، سيحميه كالعادة من أي عقوبات قد يقترحها البعض في مجلس الأمن لإلزامه بتنفيذ أمر المحكمة.

قانونياً، تستطيع المحكمة، إصدار أوامر إلى الكيان الصهيوني، تتضمن:

1 - السماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة.

2 - تشكيل لجنة تحقيق دولية مُستقلة حول ما يجري في غزة.

3 - السماح بعودة الفلسطينيين المُهجّرين من شمال القطاع.

4 - التحقيق مع مُطلقي التصريحات المُحرّضة على الكراهية وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبتهم.

صهيونياً، هناك آمال كبيرة بامتناع المحكمة عن إدانتهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والإقرار بأن ما يقومون به في قطاع غزة يتوافق مع القانون الدولي، ورهانهم على الضغط الأميركي والبريطاني والفرنسي.

إجراءات التقاضي في محكمة العدل الدولية قد تُؤثر بصورة مباشرة، وإن غير رسمية، على إجراءات مُحتملة في المحكمة الجنائية الدولية، فإذا أقرت محكمة العدل الدولية بأن ممارسات الكيان الصهيوني تُشكل جريمة إبادة جماعية، فمن شأن هذا أن يدفع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى فحص إمكانيات اتخاذ إجراءات ضد مسؤولين صهاينة، سياسيين وعسكريين، لضلوعهم في هذه الممارسات.

ميثاق الأمم المتحدة يحصر آلية تنفيذ وتطبيق قرارات وأحكام محكمة العدل الدولية في مجلس الأمن الدولي، ومن حق هذا المجلس بموجب الفصلين السادس والسابع اتخاذ جملة من العقوبات ضد الدول التي لا تمتثل لأوامر وقرارات وأحكام المحكمة، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية وحظر بيع وشراء الأسلحة وتجميد الأرصدة والحسابات المالية وحظر السفر والتنقلات الخارجية وغيرها من الإجراءات العقابية الردعية، لكن لطُغاة الفيتو رأيٌ أخر، وهُنا تكمن المشكلة، ما يجعل العدالة الدولية خاضعة لرحمة الداء الخُماسي في مجلس التآمر الدولي كعادتها منذ تشكُّل هيئة الأمم وتفرُّد ذلك الداء السرطاني الخبيث بغرفة الأقدار الأممية.

المراجـــــع:

1 - حسن نافعة، معركة قضائية تخوضها جنوب أفريقيا نيابة عن الدول العربية، الميادين نت، 11 يناير 2024.

2 - زيد المحبشي، إسرائيل في قفص الاتهام، مركز البحوث والمعلومات، 18 فبراير 2009.

3 - سليم سلامة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، إسرائيل في قفص الاتهام بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، 15 يناير 2024.

4 - نداء بسومي، هل ينحاز القُضاة لمواقف بُلدانهم على حساب العدالة؟، نون بوست، 17 يناير 2024.

5 - كمال فتاح حيدر، إسرائيل في قفص الاتهام، شبكة أنباء العراق، يناير 2024.

6 - الموسوعة الدولية الحرة "ويكيبيديا"، دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل.

7 - الجزيرة نت، عواقب وخيمة تنتظر إسرائيل في لاهاي، 12 يناير 2024.

8 - شبكة راية الإعلامية، جنوب أفريقيا: إسرائيل فشلت في دحض اتهامها بارتكاب جرائم إبادة جماعية، 12 يناير 2023.

9 - موقع الأردن العربي، نص مرافعة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، ملف بي دي إف، 12 يناير 2024.

10 - موقع أخبار الغد، محكمة العدل الدولية تبدأ اليوم النظر في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، 11 يناير 2024.

11 - موقع سبوتنيك عربي الروسي، وزير العدل الفلسطيني يوضح الآثار المترتبة على قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بمحكمة العدل الدولية، 12 يناير 2024.

12 - موقع عربي بوست، قلق في تل أبيب من اتهامها بجرائم حرب في غزة، 1 يناير 2024.

13 - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، العدل الدولية ستصدر قرارها في دعوى جنوب أفريقيا في جلسة علنية يعلن موعدها لاحقا، 12 يناير 2024.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar